CORE CONCEPT

دورة إدارة النيابة العامة: مراجعة القضايا وقرارات الاتهام والمرافعة الجنائية

2 – 6 نوفمبر 2026

أمستردام - فندق حي الأعمال زوداس

دورة إدارة النيابة العامة: مراجعة القضايا وقرارات الاتهام والمرافعة الجنائية

المرجع: 30645_2112 **التاريخ:** 2 – 6 نوفمبر 2026 **المكان:** أمستردام - فندق حي الأعمال زوداس **الرسوم:** SAR 23500

مقدمة:

دورة إدارة النيابة العامة، بما تتناوله من مراجعة القضايا وقرارات الاتهام والمرافعة الجنائية، دورة تمتد أسبوع موجهة إلى أعضاء النيابة وقيادات مكاتب الادعاء والمستشارين القانونيين لجهات التحقيق، وتنتهي بإعداد استراتيجية ادعاء للقضية وخطة لتوزيع عبء القضايا في المكتب لملف افتراضي. فثقة الجمهور بالادعاء تتراجع حين يبنى الاتهام على أدلة ضعيفة، وتظهر أدلة النفي متأخرة، ويدخل ممثل الادعاء الجلسة دون إعداد، وتتراكم الملفات القديمة دون متابعة. ويمارس المشاركون أصلا التصرف في الملفات الجنائية أو الإشراف عليها، ويتعلمون عبر دراسات حالة على ملفات اتهام وحوافظ محاكمة وبيانات أعباء مجهولة الهوية. وتقدم كور كونسبت هذه الدورة في إدارة النيابة العامة.

أهداف الدورة:

- تطبيق UN Guidelines on the Role of Prosecutors، وهي المبادئ التوجيهية الدولية لدور أعضاء النيابة، على قرارات محايدة وموضوعية ومستقلة في الملفات الجنائية
- مراجعة ملف القضية وفق مرحلة كفاية الأدلة ومرحلة المصلحة العامة، وتدوين قرار اتهام مسبب
- توجيه جهات التحقيق وإرشادها بشأن ثغرات الأدلة ومشروعيتها وبدائل الدعوى الجنائية مثل التسوية والتحويل
- إدارة الإفصاح عن المواد التي تضعف موقف الادعاء أو تمس مصداقية الشهود على امتداد مراحل الدعوى
- إعداد قضية الادعاء وعرضها أمام المحكمة، بما في ذلك البيان الافتتاحي واستجواب الشهود ومناقشتهم والمرافعة الختامية
- تنظيم أعباء القضايا في المكتب ومؤشرات الأداء وطلبات المساعدة القانونية المتبادلة الصادرة ضمن خطة لعبء القضايا

الفئة المستهدفة:

- أعضاء النيابة المسؤولون عن مراجعة الملفات الجنائية واتخاذ قرارات الاتهام
- قيادات مكاتب الادعاء التي توزع الملفات وتشرف على أعضاء النيابة وترفع تقارير أداء المكتب
- المستشارون القانونيون الذين يرشدون جهات التحقيق بشأن الأدلة وجاهزية الملف للاتهام
- وحدات مراجعة القضايا وضبط الجودة التي تدقق قرارات الادعاء
- مكاتب التعاون الدولي التي تعد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتنفذ الطلبات الواردة

محاور الدورة:

اليوم 1: دور عضو النيابة واستقلاله وخط الأساس لمكتب الادعاء

- مراجعة الواجبات الأساسية في UN Guidelines on the Role of Prosecutors
- معايير السلوك المهني IAP للحياد والموضوعية
- مقارنة نماذج استقلال الادعاء وعلاقته بالسلطة التنفيذية
- خريطة هيكل مكتب الادعاء ومسؤوليات توزيع الملفات
- تدقيق خط الأساس لجودة قرارات الاتهام وأعمار الملفات

اليوم 2: معايير الاتهام ومراجعة القضايا والسلطة التقديرية للادعاء

- اختبار مرحلة كفاية الأدلة واحتمال الإدانة الواقعي
- عوامل مرحلة المصلحة العامة المؤيدة للدعوى والمعارضة لها
- استخدام الاختبار الأولي في قضايا التوقيف والحبس العاجلة
- مصفوفة اختيار التهمة ونوع الجريمة وعدد التهم
- خيارات التحويل والحفظ المشروط وفق قواعد مكتوبة للسلطة التقديرية

اليوم 3: توجيه التحقيق والإفصاح عن الأدلة والمرافعة أمام المحكمة

- مذكرة الرأي السابقة للاتهام لتحديد ثغرات الأدلة للمحققين
- مراجعة استبعاد الأدلة المتحصلة بانتهاكات جسيمة
- مراجعة أدلة النفي وسجل واجب الإفصاح المستمر
- صياغة البيان الافتتاحي للادعاء ونظرية القضية
- تخطيط أسئلة الاستجواب الرئيسي والمناقشة المضادة للشهود

اليوم 4: أداء أعباء القضايا ومخاطر النزاهة والتعاون القضائي الدولي

- مؤشرات عبء قضايا الادعاء للتسرب والسرعة ونتائج الإدانة
- نموذج العبء المرجح لموازنة أعباء أعضاء النيابة
- سجل تعارض المصالح والتدخل غير المشروع في عمل الادعاء
- صياغة طلب المساعدة القانونية المتبادلة وفحص ازدواجية التجريم
- متتبع تنفيذ الإنابات القضائية الواردة وجهات الاتصال

اليوم 5: دراسة حالة لإعداد استراتيجية ادعاء وخطة عبء القضايا في المكتب

- إحاطة ملف الحالة وسجل قرار الاتهام على مرحلتين
- إعداد سجل الإفصاح ومذكرة الرأي السابقة للاتهام للحالة
- محاكاة جلسة لاستجواب الشهود مع تقييم المرافعة من الأقران
- لوحة عبء قضايا المكتب في الحالة وسيناريو إعادة توزيع الملفات
- استكمال استراتيجية الادعاء وخطة عبء القضايا في المكتب

المهارات التي ستكتسبها:

- تحليل قرار الاتهام
- تقدير المصلحة العامة
- الإرشاد القانوني السابق للاتهام
- إدارة الإفصاح عن الأدلة
- استجواب الشهود ومناقشتهم
- تحليلات عبء قضايا الادعاء
- صياغة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة
- الحكم المهني وأخلاقيات الادعاء

لماذا تحضر هذه الدورة:

- تقديم استراتيجية ادعاء وخطة لعبء القضايا في المكتب لملف افتراضي إلى رئيس النيابة أو رئيس وحدة الادعاء
- الحسم في استيفاء الملف لمرحلتي كفاية الأدلة والمصلحة العامة، أو حاجته إلى تحقيق إضافي، أو ملاءمته للتحويل
- تفادي انهيار المحاكمات واكتشاف قصور الإفصاح متأخرا وتقادم الملفات بما يمس ثقة الجمهور بالنيابة
- نقل سجل قرار الاتهام وسجل الإفصاح ولوحة عبء القضايا المستخدمة في الدورة إلى فرق العمل

الخاتمة:

بعد العودة إلى العمل يسلم المشارك رئيس النيابة أو رئيس وحدة الادعاء استراتيجية ادعاء وخطة لعبء القضايا في المكتب، تضم سجل قرار الاتهام وسجل الإفصاح ومذكرات الإعداد للمحاكمة ونموذجا لتوزيع الأعباء. وتعتمد قيادة المكتب على الخطة في وضع معايير مراجعة الاتهام، وإعادة توزيع الملفات بين أعضاء النيابة، والاتفاق مع جهات التحقيق على مسارات طلب الرأي. وبعد الربع الأول تقارن الوحدة معدلات التسرب وأعمار الملفات ومسائل الإفصاح المثارة في الجلسات ومدة إنجاز طلبات التعاون بخط الأساس، ثم تعدل الخطة.

الأسئلة الشائعة:

ما الذي يحتاجه المشارك قبل دورة إدارة النيابة العامة؟

يحتاج المشارك إلى خبرة في مراجعة الملفات الجنائية أو التصرف فيها أو الإشراف عليها، أو في إرشاد المحققين بشأن الأدلة. ويفيده إحضار ملف اتهام مجهول الهوية أو حافظة محاكمة حديثة أو أرقام أعباء المكتب لتطبيق دراسات الحالة على وحدته.

بم تختلف دورة إدارة النيابة العامة عن دورات التحقيق الجنائي أو إدارة المحاكم؟

تعمل هذه الدورة من مكتب عضو النيابة: قرارات الاتهام والإفصاح والمرافعة وأعباء قضايا الادعاء. أما دورات التحقيق فتدرب المحققين على جمع الأدلة والمقابلات، ودورات إدارة المحاكم تدير أقلام الكتاب وجداول الجلسات، ولا تلتقي بها هذه الدورة إلا عند انتقال الملفات بين الجهات.

لماذا تعتمد إدارة النيابة العامة اختبارا للاتهام على مرحلتين؟

لأن الاختبار على مرحلتين يفصل بين سؤال كفاية الأدلة لاحتمال إدانة واقعي وسؤال تحقق المصلحة العامة من الدعوى. وتدوين المرحلتين يجعل القرارات متسقة وقابلة للمراجعة والدفاع عنها، ويمنع وصول القضايا الضعيفة أو غير الضرورية إلى المحكمة.

ماذا يعود به المشارك من دورة إدارة النيابة العامة؟

يعود المشارك باستراتيجية ادعاء وخطة لعبء القضايا في المكتب لملف افتراضي، معها سجل لقرار الاتهام على مرحلتين وسجل للإفصاح وخطة لاستجواب الشهود ولوحة لعبء القضايا ونموذج لطلب المساعدة القانونية المتبادلة، جاهزة للتكييف مع جهته.